اتجاهات السياسة التركية نحو كوردستان العراق في التسعينيات من القرن العشرين

بيار مصطفى سيف الدين
مدرس مساعد
جامعة دهوك/ كلية الآداب

اتجاهات السياسة التركية نحو كوردستان العراق
في التسعينيات من القرن العشرين[1]

الملخص

حظيت القضية الكوردية، ومنذ وقت مبكر من قيام الجمهورية التركية، بأهمية استثنائية في سياستها الخارجية، ويرى روبرت اولسن، الأكاديمي الأمريكي والذي كتب بإسهاب عن الكورد في العلاقات التركية-العراقية-الإيرانية، بأن "المسألة الكوردية" ساهمت في رفع الشعار التركي "السلام في الوطن والسلام في العالم"، وإجبار تركيا عن العزوف في التفاعل ايجابياً مع جيرانها، وتبني سياسة خارجية قائمة على أساس عدم التدخل.

وقد تعاظم تأثير القضية الكوردية في السياسة الخارجية التركية منذ الربع الأخير للقرن العشرين، بسبب التطورات الداخلية التي شهدتها الساحة التركية نفسها اثر بقيام حزب العمال الكوردستاني، والمتغيرات الدولية والإقليمية الكبيرة والخطيرة التي شهدها العالم ومنطقة الشرق الأوسط، متمثلةً بانهيار المعسكر الشرقي وتفكك الاتحاد السوفيتي، واجتياح العراق للكويت على التوالي. ودفعت المستجدات الجديدة القضية الكوردية الى واجهة السياسة الخارجية التركية لتتبوأ تدريجياً مكان الأولوية كتهديد جدي لمنظومة الأمن التركية، بعد أن كان التهديد السوفيتي يحتل تلك الأولوية. رغم ان غالبية الساسة الأتراك والنخبة التركية لا تفصح عن ذلك في كثير من الأحيان. وعلية فقد ترسخت القضية الكوردية العراقية في صلب السياسات الاستراتيجية التركية. وعبر احد الاكاديميين الاتراك عن تلك الجقيقة قائلاً "لايوجد في العقيدة الامنية التركية أي فصل حقيقي بين شمال العراق وجنوب شرق تركيا، لان كل واحدة من هاتين المنطقتين تشكل الامتداد الجغرافي والثقافي والاثني للمنطقة الاخرى".

وتوصل الباحث الأمريكي المختص في قضايا السياسة الخارجية التركية والكورد، مايكل كانتر الى أن الأغلبية الساحقة من الباحثين الذين حللوا السياسة الخارجية التركية، اغفلوا عمداً دور العامل الكوردي فيها، وبطبيعة الحال فقد عكس هؤلاء، الموقف الرسمي القائم على أساس "عدم وجود مشكلة

كوردية في تركيا"، ولكن حقيقةً انه من الواضح حالياً بأن المشكلة الكوردية تشكل تحدياً لمستقبل الدولة التركية الموحدة القائمة منذ سنة ١٩٢٣، ولسياستها الخارجية أيضا.

يحاول هذا المبحث تحليل وتقييم سياسات تركيا في كوردستان العراق في العقد الأخير من القرن الماضي، وتوضيح العوامل والأسباب التي جعلت تركيا تنح منح جديد في سياستها نحو كورد العراق.

أولا: **الإطار العام لسياسة تركيا نحو كوردستان العراق حتى مطلع** التسعينيات: **"خلفية تاريخية"**

طورت تركيا علاقاتها نحو الشرق الاوسط، وفق المبادئ التي أرساها كمال اتاتورك -مؤسس الدولة التركية الحديثة-. كانت اهم تلك المبادئ مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول الشرق الاوسط، وتطوير علاقات ثنائية مع دول الجوار ذات الامتداد الاثنوغرافي الكوردي وعليه فإن القضية الكوردية، كانت ومازالت، بمثابة المفتاح لفهم سياسات تركيا الشرق اوسطية والاقليمية، فمنذ العام ١٩٢٣ وحتى الوقت الحاضر تشكو تركيا من "رهاب كوردي (فوبيا الكورد)" جعلتها تتبنى موقفاً سلبيا حيال القضية الكوردية فيما وراء حدودها، وهو بطبيعة الحال امتداد لموقفها من كورد الداخل.وكانت السباقة دائماً الى جمع الدول الاقليمية للعمل معاً ضد الحركة القومية الكوردية.

فالمعاهدات الثنائية والجماعية التى كانت تركيا فيها طرفا مع العراق، سوريا او إيران، كانت تتضمن –دوماً- بنداً يؤكد على ضرورة التعاون في قمع التحركات الانفصالية عل جانبي الحدود، فمثلاً ان اول معاهدة عراقية –بريطانية- تركية (معاهدة ٥ حزيران ١٩٢٦) أشارت بصورة مباشرة في ١٦ بندا من بنودها الـ ١٨ الى مسألة ضبط الحدود وتوثيق أواصر الصداقة والجيرة، ولكنها، في حقيقة الأمر، بحثت سبل وكيفية التعاون في منع التحركات الكوردية على جانبي الحدود دون أي ذكر صريح لاسم الكورد. واستمرت تلك النصوص والاشارات كبنود ضمن حلف سعد آباد ١٩٣٧، حلف بغداد ١٩٥٥، والاتفاقيات الامنية لسنوات السبعينات، انتهاءً بأتفاقية الملاحقة الساخنة (تشرين الاول ١٩٨٤).

ولم ترض تلك السياسة تركيا ولم تهدأ مخاوفها لذلك سعت في احيان كثيرة الى التدخل بشكل مباشر بل وحتى عسكرياً، ان اقتضت الضرورة، في الشأن الكوردي حينما كانت القضية الكوردية تشهد تطورات في دولة مجاورة ما، فكان موقفها من ثورة ايلول واضحاً عندما حشدت قواتها ولم تتراجع الا بعد التحذير السوفيتي، وكذلك تجاهلت رسائل ونداءات مصطفى البارزانى في نهاية الستينيات بقصد الحوار ودعوات التوسط. وأكدت تركيا مواقفها المعادية للكورد عندما عارضت بيان ١١ اذار ١٩٧٠ القاضي بحل القضية الكوردية سلمياً في العراق وعلى اساس الاعتراف بحقوق الكورد القومية في

العراق، ثم مساندتها وبحماس اتفاقية ٦ آذار ١٩٧٦ المعادية للكورد، بل انها تركت اللاجئين الكورد يواجهون الموت على يد النظام العراقي القمعي اثر نزوح عام ١٩٧٥. وتعد (عملية زاخو) مثالاً للتدخل التركي العسكري في شؤون كوردستان العراق، وذلك عندما قادت حملة عسكرية مؤلفة من حوالي الفي جندي ومدعومة بإسناد جوي، في مناطق زاخو ٢٥-٢٦-١٩٨٣/٥/٢٧ بقصد ضرب مقرات الحزب الديمقراطي الكوردستاني. وصبت عمليات القصف الجوي لقرى ومناطق داخل حدود كوردستان العراق في عام ١٩٨٧ ضد مواقع حزب العمال الكوردستاني في نفس السياق. وجاء اخطر تدخل تركي في شؤون كوردستان العراق والعراق عبر زيارة وزير الخارجية التركي فاهت خليفة اوغلو المفاجئة لبغداد في تشرين الأول ١٩٨٤، ففي الوقت الذي كانت المحادثات جارية بين قيادة الاتحاد الوطني الكوردستاني وبغداد حول إحياء وصياغة اتفاقية آذار ١٩٧٠، اذ تحدثت مصادر متعددة الى ان الوزير التركي "حمل تهديداً" لبغداد، مفاده بان أي تفاهم عراقي-كوردي قد يدفع تركيا الى اقفال خط النفط العراق الى ميناء جيهان التركي، وحتى الحدود بوجه العراق الذي كان في اوج حربه مع إيران. وضمن سياق المواقف التركية من القضية الكوردية في العراق لا يمكن إهمال موقفها الغريب من حملات الإبادة الجماعية التي نفذها العراق ضد مواطنيها الكورد في حملة الأنفال وقصف مدينة حلبجة بالأسلحة البايولوجية المحرمة دوليا. ففضلا عن إنكار تركيا لاي دور عراقي في حملات الابادة تلك. فانها قدمت حلا لا ينسجم وشعارات تركيا وطموحها في بلوغ الاتحاد الاوربي فيما يخص اللاجئين الفارين من بطش اسلحة النظام العراق الجرثومية والكيماوية، والذين تراوحت أعدادهم بين ٥٠,٠٠٠ و٦٠,٠٠٠ شخص، فقد سمح للكورد باللجوء الى تركيا ولكن من غير ان يمنحو صفة لاجئ، في محاولة لارضاء الغرب الغاضب عل تصرفات نظام صدام الخارجة عن الشرعية الدولية، فكانت تركيا حليف العراق "الصامت" بجدارة طيلة الحرب العراقية-الايرانية، وحليفه المعلن في حربه مع الكورد.

ثانياً: ازمة الكويت والتغير الراديكالي في سياسة تركيا الخارجية: ١٩٩٠-١٩٩١

شكل غزو العراق للكويت في آب ١٩٩٠ نقطة تحول راديكالية في مسار البراغماتية والتوازن المعهود في السياسة الخارجية التركية. إذ شهدت سياسة تركيا الخارجية تحركا وجرأة غير مسبوقة على يد الرئيس اوزال، اذ خرق اكثر من مبدأ من مبادئ سياسة تركيا حيال الشرق الاوسط.

اذ كان إصرار اوزال وبقوة على إلحاق تركيا بركب التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الاميريكية ايذانا بدخول سياسة تركيا الخارجية مرحلة جديدة، وعهدا جديداً. فقد امل اوزال من خروجه على الخط التقليدي لسياسة تركيا الخارجية اضطلاع تركيا بدور اكبر واكثر اهمية في المنطقة وفي رسم سياسات الشرق الاوسط. ولم يتوان بالمخاطرة في اثارة نزاع مع الجيش وقادته الاقوياء، توج بتراجع الاخير واستقالة رئيس الاركان الجنرال نجيب تورمتاي في كانون الأول عام ١٩٩١ بعدما دفع البرلمان الى اقرار قانون توسيع الصلاحيات الحربية تمهيدا لفسح المجال للطائرات الامريكية المقاتلة من شن غارات على العراق انطلاقا من قاعدة انجرليك التركية، وكانت تلك المرة الاولى في تاريخ الجمهورية التركية دولة جارة لها تتعرض لهجوم من داخل اراضي تركيا. كانت المخاطرة كبيرة، ولكن خيارات وطموحات اوزال كانت اكبر:

- اعتبر اوزال سياسات النظام العراقي وآلته العسكرية تهديداً كبيراً على مصالح تركيا القومية الأساسية في المنطقة. واعتقد بأن العمليات العسكرية تحت قيادة الولايات المتحدة فرصة مناسبة "لجلب هذا الإنسان المجنون [صدام] الى جادة الصواب".

- أراد، بإستراتيجيته الجديدة، توسيع هامش مناورات تركيا على الصعيدين الإقليمي والدولي، بعد ان اعتبر البعض ان اهمية تركيا قلت بعد انهيار المعسكر الشرقي، فضلاً عن ان اوزال كان يرى في تركيا دولة مؤهلة لتاخذ مكانتها بين الدول العظمى العشر. كما وجه رسالة الغرب وهي ان تركيا ملتزمة نحو سياسات حلف الناتو الجماعية.

- وفوق كل ذلك توقع اوزال فيما يخص ازمة الخليج "حرباً خاطفة" وانتصاراً حاسماً للتحالف يعقبه استبدال نظام صدام حسين بنظام آخر ديمقراطي في العراق.

ثالثاً: التورط التركي المباشر في كوردستان العراق: تركيا في مواجهة مصالح وخيارات متناقضة (آذار ١٩٩١- آب ١٩٩٦)

لم تجرّ الرياح بما تشتهيه السفن، اذ ان ان سياسة وخطط اوزال ما لبثت ان تعثرت، و"الانتصار الحاسم والسريع" للحلفاء لم يزيح صدام عن السلطة بعدما قرر الحلفاء عدم السير قدماً على ذلك الطريق. وما عقد بشدة موقف تركيا، هي النتائج المنبثقة عن قمع صدام للانتفاضة الكوردية، اذ شهدت حدودها تركيا الجنوبية الشرقية كارثة إنسانية بكل معنى الكلمة، بعد ان ترك الكورد بيوتهم ومدنهم في هجرة مليونية باتجاه تركيا وايران، فحجم الكارثة لم يكن ليخفى، بشكل ان سمعة المنتصرين في حرب الخليج كادت ان تمرغ في التراب، فلم يكن امراً هيناً ابدا وصول ٥٠٠,٠٠٠ لاجئ الى حدودها الجنوبية. بل ان ضغوطات الراي العام العالمي والناتو التي اجبرت تركيا على فتح حدودها امام اللاجئين الكورد جعلت اوزال وساسته في مواجهة "ورطة جدية" لم يُحسب حسابها في السياسة التركية، حتى اتُهم اوزال من خصومه السياسيين "بالتفرد في اتخاذ القرارات"، وبأن مواقفه إزاء كورد العراق لم تكن أكثر من "نوع من الهدية او التذكار قدمها اوزال الى الرئيس بوش" .

مهما يكن وازاء التورط التركي الخطير والمباشر في الاوضاع، تعين على انقرة اقامة توازن دقيق بين مصالحها الامنية والقومية العليا من جهة، والتضامن مع التحالف الغربي، من جهة اخرى، في ظل محاولات واشنطن اصدار قرار يبين مستقبل العراق وكيفية التعامل معه. فكانت دعوة اوزال في نيسان ١٩٩١، الى المجتمع الدولي باقامة "ملاذ آمن" على الجانب العراقي من الحدود –شرط تعهد الحلفاء بعدم السماح في قيام اي كيان سياسي كوردي- موضع ترحيب كل من لندن وباريس، وقبول من واشنطن، تجنباً لمزيد من الخزي الدولي. فأصدر مجلس الامن الدولي في نيسان في ١٩٩١ القرار رقم ٦٨٨ والذي تمخض عنه ادانة بغداد، واقامة ملاذ آمن الى الجنوب الشرقي من الحدود التركية-العراقية، وتحديد منطقة حظر جوي الى الشمال من خط العرض ٣٦ شمالاً برعاية "عملية توفير الراحة-OPC" من قبل التحالف. وانبثقت العملية من قاعدة انجرليك الجوية التركية.

وفيما يبدو فإن عملية توفير الراحة لم تكن كافية "لتوفير الراحة" لسكان كوردستان، اذ فشل القادة الكورد في التوصل الى اتفاق مع بغداد، لعدم توفر الضمانات الكافية ومعارضة الولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما دفع بغداد الى القيام بفرض حصار شديد على كوردستان، رافقه قرار سحب الادارة المدنية من المحافظات الكوردية، وايقاف صرف اجور ورواتب الموظفين الرافضين ترك الخدمة في كوردستان.

وفي محاولة لتدارك الموقف الخطير، ومنعاً لانهيار الوضع كلياً في فوضى حرب اهلية، تقرر اجراء انتخابات حرة "برلمانية ورئاسية" انبثق عنها حكومة وبرلمان تقاسمهما الحزب الديمقراطي الكوردستاني والاتحاد الوطني الكوردستاني مع ضمان حصة للآشوريين. وفي تطور خطير اعلن برهم

صالح من واشنطن في عام ١٩٩٢ قرار برلمان اقليم كوردستان باجماع اعضاءه: كوردستان اقليماً فيدرالياً ضمن الدولة العراقية.

ان التطورات السريعة والخطيرة في كوردستان اجبرت انقرة على الانخراط اكثر في الشأن الكوردستاني، فبالرغم من اعلان ديمريل "بان الاجراء الكوردي غير ملائم وله تأثير سلبي على السلام والامن في المنطقة" فأنه وباقي الساسة الاتراك كانوا على دراية بان خيارات تركيا محدودة وغامضة في التعامل مع الواقع المنجز، فكانت في مواجهة مجموعة من الحقائق والخيارات يصعب تجاهلها:

- انقرة عضو في الناتو وملتزمة بسياسات وفعاليات الحلف الجماعية، بما فيها عملية توفير الراحة.
- النأي عن التدخل في كوردستان، قد يفضي الى اتساع الفراغ الامني الناشئ عن غياب بغداد، والذي بدأ بوتائر سريعة، وكان حزب العمال الكوردستاني قد بدأ يستغله، بما يشكل خطراً اكبر على انقرة.
- دعم عودة صدام وجيشه الى كوردستان، ينطوي على احتمال هجرة جماعية جديدة للكورد بأتجاه تركيا.
- ترك الكورد يطورون علاقاتهم مع الغرب، قد يدفعهم الى التفكير في اقامة دولة مستقلة تكون عواقبها وخيمة على مستقبل تركيا.

هذه الحقائق ابقت تركيا في مواجهة مصالح وخيارات متناقضة، فلم يكن امامها الا تبني سياسة تبقي على سلطة الحكم الذاتي القائم فعلاً في كوردستان، ولكن في حالة من الضعف تحول دون خلق دولة كوردية، على درجة من القوة تكفي لتمكينها من منع حزب العمال الكوردستاني من الحصول على موطئ قدم قوي الى الجنوب من الحدود التركية.

اتجهت انقرة الى تطبيق سياساتها الجديدة عبر تحركيين متوازيين:

الاول: ابعاد كوردستان العراق قدر المستطاع عن اقامة علاقات مباشرة مع كل من الولايات المتحدة الأمريكية والأمم المتحدة وباقي الأطراف الغربية.

الثاني: الدخول في علاقات وتفاهمات أمنية مع القادة الكورد في كوردستان.

بدات انقرة التحرك الاول باشتراطها استمرار تفويض قوة التحالف الجوية في قاعدة انجرليك الجوية، الحصول على موافقة دورية من البرلمان التركي كل ستة اشهر. وبعدها اصرت على ضم احد ضباطها الى فريق التنسيق (MCC) التابع للتحالف في زاخو، الى ضباط أمريكيين وبريطانيين وفرنسيين وهولنديين، وكان من نتائج ذلك شل عمل المركز، ثم جعل الأمريكيين يحجمون عن إرسال مراقبين دوليين الى انتخابات كوردستان عام ١٩٩٢. وفي السياق ذاته مارست انقرة ضغوطاً مختلفة على الوكالات الحكومية والاممية لتجنب العمل من خلال حكومة ومؤسسات كوردستان المنتخبة وكان ذلك بقصد ابعاد حكومة كوردستان عن القيام باهم قضية وهي اعادة تأهيل كوردستان، بحرمانها من تسلم مقاليد امورهم، وكان ذلك متناقضاً مع المبادئ الاساسية للاغاثة والتنمية، وقد حقق ذلك قرار وزارة خارجيتها في الحد من سفر الاجانب الى كوردستان عبر بوابة الخابور وبتصريح رسمي من وزير خارجيتها.

ان تفعيل وتنشيط الاتصالات واللقاءات الرفيعة المستوى مع كل من ايران وسوريا، كان جزءاً هاماً من ذلك التحرك، فثمة خمسة اجتماعات قد تم عقدها في أنقرة في الفترة الممتدة من ١٩٩٢ الى شباط ١٩٩٤ وعلى مستوى وزراء الخارجية. وفي تموز ١٩٩٢ وخلال زيارة البارزاني الى واشنطن لغرض تخفيف التصلب الامريكي في لجنة العقوبات التابعة للامم المتحدة، اصطدم الاخير باصرار واشنطن على عدم مساعدة الكورد الرازحين تحت عبء العقوبات الدولية المفروضة على العراق من جهة والحصار الاقتصادي المفروض عليهم من قبل نظام صدام من جهة ثانية. بل رفضت الولايات المتحدة الأمريكية وحليفاتها إقامة اي مشروع قد يؤدي الى تطوير الاقتصاد الكوردي وجعله قادراً على الحياة، خوفاً من اتهام تركيا لكل من واشنطن وباريس ولندن بتشجيع الكورد على اقامة البنى التحتية الضرورية لقيام دولة كوردية مستقلة هناك.

نجحت تركيا الى حد بعيد في إقناع الغرب على تقنيين التعامل مع حكومة كوردستان، وخصوصاً على الصعيد الاقتصادي، بقصد السيطرة على طموحاتهم وآمالهم، واسفرت تلك الضغوط التركية عن إحجام المجتمع الدولي، وعلى راسه الولايات المتحدة، دعم ادارة خاصة او نوع من "المحمية الدولية" كما فعلوا في كوسوفا ١٩٩٩ ولاحقاً في تيمور الشرقية.

ادى التجاهل الدولي لكوردستان وتراجع المجتمع الدولي امام ضغوطات انقرة الى تشديد الخناق عل حكومة كوردستان الفتية الرازحة تحت حصارين، مما ادى الى تفاقم الازمة الاقتصادية وتفشت البطالة، وبالتالي الى مضاعفة التوتر القائم اصلاً بين الحزبين الكورديين الحاكمين والمتنافسين تقليدياً.

شلت الاوضاع المستجدة الحكومة الكوردية بعد تجربة اقل من سنتين وتعرضت لنكسة خطيرة في عام ١٩٩٤ بنشوب الحرب بين الحزب الديمقراطي الكوردستاني و الاتحاد الوطني الكوردستاني.

ومن جانب آخر تجددت مخاوف الكورد من احتمال تكرار تجاربهم المريرة مع القوى العظمى وتحديداً امريكا، بل اقتنعوا بعدم جدية كلنتون في الاطاحة بصدام. وذهبوا الى حدّ مقارنة سياسة كلنتون بتجربة كيسنجر في استخدام الكورد لاضعاف البعث العراقي لا غير.

وبالنسبة للتحرك التركي الثاني، فإن الساسة الاتراك طوروا اتجاهاً جديداً في سياسة انقرة الخارجية، بل اخترعوا ذلك الاتجاه، بالتعامل مع "كورستان الامر الواقع" باتجاه يخدم مصالحهم الداخلية والخارجية، وكان ذلك يعني خرقاً لمبدأين من مبادئ السياسة الخارجية التركية. الاول: التورط غير المسبوق في شؤون دولة جارة صديقة واكثر جيرانها توافقاً مع سياستها حتى وقت قريب بما يناقض مبدأ "سلام في الداخل وسلام في الخارج". اما الثاني وهو الاهم والاخطر، فهو الدخول في تفاهمات واتصالات مع قادة كورد عراقيون بصورة رسمية وعلنية.

بدأت الاتصالات المباشرة لانقرة بقيادات كوردية منذ آذار ١٩٩١ بثلاث اجتماعات بين مسؤلين اتراك من وزارتي الخارجية والاستخبارات التركيين من جهة، وبين جلال طالباني وممثل عن مسعود بارزاني من جهة ثانية، اعلنت تركيا عن اجتماعات وذكرت بانها حصلت على تعهدات من زعيمين كورديين بقطع الدعم عن حزب العمال الكوردستان مقابل تقديم المساعدة في اقامة علاقات سياسية مباشرة بين الكورد والادارة الامريكية واكد البارزاني والطالباني على تلك التصريحات عند زيارتهما لانقرة في ايلول ١٩٩٢، وبعد لقائهما اوزال، والحصول على جوازين سفرين دبلوماسيين للانتقال في المحيط السياسي الدولي. اذ اشار الزعميين الى برلمان كوردستان باصدار قرار باخراج عناصر حزب العمال الكوردستاني من قواعد المقاومة في كوردستان العراق والمباشرة بتنفيذه فوراً، والمفارقة هنا ان القرار كان اول قرار يتخذه برلمان كوردستان، ونادراً ما طبق قرار صادر من ذلك البرلمان بتلك السرعة والدقة. نفذ القرار في بداية تشرين الاول ١٩٩٢ بصدامات مسلحة بين البيشمةركة ودعم لوجستي من القوات التركية من جهة ومقاتلي من حزب العمال الكوردستاني من برادوست ونيروة وريكان وروواندوز والعمادية وزاخو. وغدت تلك المصادمات بداية التعاون الوثيق والدوري بين القادة الكورد والجيش التركي، لتتخذ لاحقاً صفة تفاهمات ولقاءات دورية منتظمة بين كورد العراق والمسؤلين الاتراك وتغذُ سمة فترة التسعينات. وقد تحولت تلك العلاقات الى تحالف أمر واقع " *de facto* *alliance*" مع حكومة كوردستان العراق المنبثقة حديثاً.

وحقيقةً فان الطرف الكوردي، منذ البداية، كان على دراية تامة بأهمية الدور التركي الحاسم في إدامة واستمرار تجربتهم "التاريخية" الفتية المتمثلة بإقليم كوردستان العراق، وقد عبر عن هذه الحقيقة السيد هشيار زيباري، عضو المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكوردستاني ومسؤول العلاقات الخارجية في الحزب المذكور أنذاك، بتصريحه "ان تركيا هي حبل إنقاذ الحياة بالنسبة لنا مع الغرب والعالم كلهُ في كفاحنا ضد صدام حسين. ان بمقدورنا ضمان حماية الحلفاء الجوية والمساعدة الدولية من خلال تعاون تركيا. فإذا ما انسحبت قوات المطرقة [من قاعدة انجرليك التركية] فإن وحدات جيش صدام ستحكم المنطقة ثانية وسنخسر كل شئ".

وهكذا فقد كانت قدرة الكيان الكوردي على البقاء والدوام متوقفة على "رحابة صدر الأتراك وكرمهم في بقاء قوة الحماية الدولية في انجرليك". وقد تنبه السيد مسعود البارزاني الى هذه الحقيقة عندما صرح في ١٩٩٤ "نحن نعتبر علاقتنا مع تركيا علاقات بالغة الحيوية، انها بوابتنا على العالم الخارجي".

وبقصد تعزيز الاتجاهات الجديدة في سياسة تركيا تجاه كوردستان العراق، ارسلت انقرة لجنة من الخبراء مختلفي الاختصاصات الى كوردستان في ١٩٩٣ "في اطار كسب صداقة المجموعات الاثنية في شمال العراق من كورد وتركمان وعرب" وكان هدفها المعلن "تقييم الحاجات الغذائية والصحية لسكان المنطقة". وكانت نتائج الزيارة حصول حكومة كوردستان على مبلغ ١٣,٥ مليون دولار كمعونة، مع التوصية قبول مقترح الكورد في امكان تداول الليرة التركية بعد ان اوقف نظام صدام التعامل بفئة معينة من العملة العراقية السويسرية. كما نشط الهلال الاحمر التركي في كبرى مدن كوردستان، وكذلك المدارس ودورات اللغة التركية. واشارت بعض المصادر الى ان مركزاً للمخابرات التركية قد انشأ في اربيل للتنسيق مع القيادات الكوردية في إطار محاربة حزب العمال الكوردستاني، وحقيقةً ان المساعدات التركية لكوردستان كانت بقصد تخفيف غضب الرأي العام الاوربي والغربي على انقرة بسبب تدخلاتها العسكرية المستمرة في "الملاذ الآمن". وكان كل ذلك رسائل الى الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاءها بأنها هي التي تنفذ اجندة التحالف وتساعد الكورد في اطار مصالحها الامنية والاستراتيجية.

وضمن الإطار نفسه، وفي نهاية عام ١٩٩٤ قدمت تركيا نفسها وسيطاً في الصراع الدائر بين الحزبين الكورديين الرئيسيين، الاتحاد الوطني الكوردستاني و الحزب الديمقراطي الكوردستاني، الذين خاضا جولة جديدة من القتال استمرت لاكثر من شهرين، فكانت حصيلة جهود الوساطة التركية-الامريكية-البريطانية، التوصل الى اتفاقية انقرة في ٣١ تشرين الاول ١٩٩٦، والتي عززت النفوذ

التركي في كوردستان سياسياً وعسكرياً. اذ أقر الاتفاق مجموعة بنود كان اهمها تشكيل قوة من التركمان والآشوريين والمستقلين من الكورد، لمراقبة عملية وقف اطلاق النار، وتضمن الاتفاق بندين يعتبران حزب العمال الكوردستاني "منظمة إرهابية"، إضافة الى تعهد كوردي بإخلاء مخيمات اللاجئين في مدن كوردستان، كما اكتسبت تركيا بموجب الاتفاق "وجوداً عسكرياً مقبولاً" في المنطقة "لدعم قوة مراقبة السلام"، والتي لا تزال موجودة الى الآن!!.

لقد قيم احد الدبلوماسيين الاتراك هواجس انقرة وسياستها تجاه كوردستان في اواخر عام ١٩٩٧، قائلاً: "ينطوي اتفاق الحزبين الكورديين، الحزب الديمقراطي الكوردستاني و الاتحاد الوطني الكوردستاني، على خطر إيجاد كيان كوردي، وهو امر غير مقبول بالنسبة الينا، واذا اقدما على تدمير كل منهما الآخر (كما هو الحال الآن) فإن من شان القتال ان يتيح لحزب العمال الكردستاني فرصة تعزيز وجوده في المنطقة نحن راغبون في ان تعود بغداد الى المنطقة، ولكن الولايات المتحدة الأمريكية معارضة كلياً".

رابعاً: بداية انحسار النفوذ التركي في كوردستان
اعادة توزيع الادوار والنفوذ ١٩٩٦-١٩٩٨

على اية حال اخفق اتفاق أنقرة في ضمان السلام الداخلي لكوردستان، وتجدد الاقتتال بين الحزبيين الكورديين، وفي نفس الوقت بدأت انقرة، وبخطى متسارعة، الاقتراب من بغداد اثر تشكيل الاسلاميين -بقيادة اربكان- حكومة اسلامية التوجه في تركيا. فاستهلت الحكومة الجديدة اتصالاتها ببغداد بإرسالها وفد وزاري كبير اليها، وجرى الحديث عن عودة جدية للعلاقات بين الطرفيين. وبموازاة ذلك فإن تداعيات عملية دخول الجيش العراقي وعناصر المخابرات العراقية اربيل (آب ١٩٩٦) وباقي تحركات القادة الكورد العراقيين نحو بغداد وطهران كانت بمثابة رسائل ذات "تهديد مبطن" الى واشنطن وحلفائها، وهو ما جعل إدارة الرئيس كلنتون تراجع سياستها في مجمل المنطقة وكوردستان، في محاولة "لحصر الأضرار" وتدارك العوامل التي زعزعت سياسات واشنطن في الاحتواء المزدوج قبل انهيار تلك السياسات برمتها. وقد عزز التوجه الامريكي الجديد تصرفات حكومة انقرة الاسلامية التوجه، اذ نتج عن الضغط الشديد التي مارسته على امريكا، في وقت حرج جداً، عن ايقاف تفويض "قوة عملية توفير الراحة O.P.C" واستبدالها بعملية "العين الساهرة N.W" الاقل اهمية وفعالية بكثير -قياساً بالاولى- في السهر على مصالح امريكا في العراق.

وامام التحديات الجديدة التي واجهت الادارة الامريكية ومنذ النصف الثاني من العام ١٩٩٦، كثفت وزارة الخارجية الامريكية دبلوماسيتها وجهودها باتجاه العودة التدريجية الى المنطقة عبر استراتيجية جديدة قائمة على تحقيق السلام النهائي في كوردستان كأساس لنجاح الجهود الامريكية في اضعاف نظام صدام. توالت لقاءات كبار المسؤولين الامريكيين بالقادة الكورد، لتتوج في أيلول ١٩٩٨ بانهاء الخصومة والاقتتال الداخلي نهائياً، بدعوة وزيرة الخارجية الامريكية مادلين اولبرات، كل من البارزاني والطالباني الى واشنطن. حيث تم فيها التوقيع على اتفاقية واشنطن في ١٧ ايلول ١٩٩٨، والتي ورد فيها انهاء الاقتتال الداخلي نهائياً، و"التزام واشنطن في اقامة كيان سياسي كوردي فدرالي ضمن عراق ديمقراطي تعددي وموحد"، كما تضمن الاتفاق خارطة طريق بكيفية تحقيق ذلك.

اثارت الاتفاقية سخط وقلق الساسة والرأي العام التركي على حد سواء، بسبب ابعاد الوسيط التركي عن الجولات الختامية من عمليات التفاوض والتوقيع على الاتفاقية. رغم المحاولات المكثفة والسريعة للإدارة الامريكية والقادة الكورد في تهدئة خواطر الاتراك وتبديد مخاوفهم، عبر افهامهم بان الاتفاقية نتيجة اضافية من نتائج عملية انقرة.

راود الساسة الاتراك شكوك مكشوفة ومخاوف جدية من أن تؤدي الاتفاقية في آخر المطاف الى اقامة دولة كوردية في كوردستان العراق، والى تعقيد عمليات الاجتياح العسكري التركية عبر حدود كوردستان العراق في المستقبل. وكردّ فعل على التصرف الامريكي الاخير، اعلنت انقرة عن رفع مستوى العلاقات مع بغداد الى مستوى سفارة، واطلقت عملية اجتياح عسكري جديدة عبر الحدود مع كوردستان في تشرين الثاني ١٩٩٨، كإعلان متأخر في انها ما تزال صاحبة كلمة في الشأن الكوردي العراقي. ولكن ومنذ اتفاقية واشنطن بدا واضحاً لاي مراقب للشأن التركي انحسار النفوذ والتاثير التركي في كوردستان، بل غدا كورد العراق عنصراً اضافياً يقيد سياسة تركيا الخارجية وكذلك الداخلية، وتحولوا من عنصر ساهم على صعيد سياسة تركيا الخارجية في دعم صورة تركيا اوربيا وعالمياً الى عنصر ينبه الامريكان والاوربيين الى معاناة كوردها الرازحين تحت الاحكام العرفية التركية، وداخليا من عنصر يساعد على تعزيز أمن تركيا عبر تقويض قوة وفعالية حزب العمال الكوردستاني سواء في كوردستان او في داخل تركيا الى طرف غير معروف الموقف من تهديد حزب العمال الكوردستاني الكبير على الأمن القومي التركي. فضلاً عن بث المشاعر الوطنية والامل مجدداً لدى جميع كورد العالم في امكانية اقامة كيان قومي سياسي لاحد اكبر شعوب العالم المحروم من ذلك الحق.

كان تأثيرات اتفاقية واشنطن الايجابية كبيرة على كوردستان داخلياً وخارجياً، فقد ساهمت الاتفاقية في ازدياد النفوذ والحضور الأمريكي في الشأن العراقي عموماً والكوردستاني-العراقي

خصوصاً، بشكل تعزز بفضله موقع إقليم كوردستان العراق في أكثر من ناحية فمن جهة انحسر النفوذ التركي وكذلك الإيراني والعراقي الذي كان يتدخل في الشؤون الداخلية للإقليم ويشل أعمال الحكومة والبرلمان الكوردستانيين، مما كان له إسقاط واضح على تعزيز السلام الأهلي وبالتالي تسارع وتيرة نمو وتطور المؤسساتية وأجهزة الدولة في ذلك الإقليم. ومن الجهة الثانية عبرت الاتفاقية عن تفهم واهتمام اكبر من جانب الإدارة الأمريكية نحو قضية الكورد عموماً، وحقيقةً هيأت الاتفاقية أرضية مناسبة للتعاون الأمريكي-الكوردي (العراقي) الوثيق في مرحلة حرب العراق الأخيرة نيسان ٢٠٠٣.

الهوامش

١) تمت كتابة هذا المبحث بالاعتماد، وبشكل مكثف، على مصادر وأعمال محددة من الكتب والبحوث والصحف. ندرجها دون ذكرها بشكل متكرر:

❖ الكتب الانكليزية

- Erik J. Zurcher, turkey: a Modern History, London-New York, 2001.
- Michael M. Gunter, The Kurds and The Future of Turkey, New York, 1996.
- Michael M. Gunter, The Kurds in Turkey: A political Dilemma, USA, 1990.
- Philip Robins, Suits and Uniforms: Turkish Foreign Policy since the Cold War, Washington, 2003.
- Robert Olson (Editor), The Kurdish Nationalist Movement in the 1990's, USA, 1996.
- Robert Olson, The Kurdish Question and Turkish-Iranian Relations: from World War I to 1998, U.S.A, 1998
- Robert Olson, Turkey's Relations with Iran, Syria, Israel, and Russia, 1991-2000, USA, 2001.
- Sophia Lahlos, Turkey: Current Issues and Background,
- New York, 2003.

أحيانا	نادرا

❖ الكتب التركية

- Kemal Krisci & Gareth Winrow, Kurt Soruno: Kokeni ve Gelisimi, 3 baski, Istanbul, 2000.
- Tuncay Ozkan, CIA Kurtleri: Kurt Devletinin gizli tarihi, Istanbul, 2006.
- Turan Yavuz, ABD'nin Kurt Kati, Istanbul, 2003.

❖ الكتب العربية والمترجمة

- جوناثان راندل، أمة في شقاق : دروب كردستان كما سلكتها، بيروت، ١٩٩٧،
- ديفيد ماكدوال، تاريخ الأكراد، ترجمة راج آل محمد، بيروت، ٢٠٠٤
- هاينتس كرامر، تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد،ترجمة: فاضل جتكر، الرياض، ٢٠٠٠
- وصال نجيب عارف العزاوي، القضية الكوردية في تركيا، أطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩٤

❖ الصحف

- جريدة "الاتحاد"
- جريدة "خه بات"
- جريدة "Turkish Daily News"